

الإجراءات المقترحة للحد من مخاطر الفساد في مجال الاستلام والتخزين ومجال تزويد الحافلات بالوقود

السيد محمد بن مصطفى، عضو في فريق العمل لإدارة مخاطر الفساد في قطاع النقل

تحديد الحاجيات



طلب التزود



الاستلام والتخزين



تزويد الحافلات



استهلاك الوقود



المتابعة والإحصاء



نتاجا لتقييم منظومة الفساد في مجال التصرف في المحروقات في قطاع النقل وباعتبار تفكيك نقاط القرار إلى أدقّ المسؤولين الموكلة، توصل الفريق التنفيذي إلى إعداد خارطة المخاطر بصفة تعكس واقع التصرف في المخزون وتكون صورة واضحة على الإمكانية المتاحة لممارسة الفعل الفاسد وقد توصل الفريق التنفيذي من خلال خبرات أعضائه المتراكمة والمتنوعة بتعدد وتنوع وظائفهم من جهة و من خلال عمليات البحث المستمرة حول المستجدات في مجال التصرف في المحروقات على مختلف المستويات القانونية والترتيبية والتقنية والتكنولوجية من جهة أخرى، من إعداد برنامج تصحيحي وذلك بما يسمح بتحسين طرق التصرف في المحروقات والتخفيف من مخاطر الفساد من حيث احتمالية وقوعه والحد من أثاره. ويتركز هذا البرنامج على ثلاث جوانب أساسية يمكن اعتمادها بطريقة مرحلية من حيث إمكانيات الإنجاز باعتبار عامل الوقت وعامل الكلفة وباعتبار وضعية تقدم كل منشأة من حيث إنجاز عناصر البرنامج وهي كالتالي:

الجانب الأول: الجانب التنظيمي لمجال التصرف في المحروقات:

ويتطلب هذا الجانب مزيد إيلاء العناية لمجال التصرف في المحروقات من طرف مختلف المتدخلين (وزارات-وكالة التحكم في الطاقة-الرؤساء المديرين العامين) وذلك من خلال تعرض النصوص القانونية والترتيبية لظاهرة الفساد كعنصر من عناصر التحكم في الطاقة والتركيز على جانب المراقبة الحينية والبعديّة وإيلائها العناية الكافية من خلال إلحاق الوحدة التي تعنى بالمتابعة والإحصاء أو التحكم في الطاقة مباشرة بالإدارة العامة بالهيكل التنظيمية للمنشآت وإحداث وحدات تعنى بهذا الجانب بالنسبة للمنشآت التي تفتقد لمثل هذه الوحدة. كما سيقع التركيز بهذا الجانب على تدعيم التوعية والتحسيس والتكوين في مجال التحكم في الطاقة والتوقي من الفساد به مع إجبارية إبرام اتفاقيات مع وكالة التحكم في الطاقة.

الجانب الثاني: الجانب الإجرائي:

يتمثل في وصف إجرائي عبر مذكرات داخلية أو توصيات أو إجراءات تحدّد المسؤوليات وتصف المهام والأدوار المطلوبة من المسؤول عن نقطة القرار من مرحلة تحديد الحاجيات إلى مرحلة المتابعة والإحصاء والذي يفضي في آخر المسار إلى إعداد أو تحيين دليل إجراءات التصرف في المحروقات بما يضمن الحد من الفساد.

الجانب الثالث: جانب المنظومات والتجهيزات:

يتضمن البرنامج التنفيذي التصحيحي لتفادي مخاطر الفساد المتعلقة بالتصرف في المحروقات علاوة على الجانب التنظيمي والإجرائي عددا من الآليات و التجهيزات التي تعتبر المحرك الأساسي لهذا البرنامج، حيث تمّ التوصل إلى منظومة متسلسلة و مترابطة من الإجراءات و التنظيمات معتمدة أساسا على آليات تضمن تفادي مخاطر الفساد من خلال الحد من التدخل البشري في منظومة التصرف في المحروقات



الجانب التنظيمي

الجانب الإجرائي

جانب المنظومات والتجهيزات



تنطلق عملية التصرف في المحروقات بمرحلة أولية و ذات أهمية قصوى متمثلة أساسا في تحديد حاجيات الشركة الحقيقية واللازمة من الوقود لنشاطها و تتضمن هذه المرحلة عدد 07 نقاط قرار والتي تتمحور حول معالجة معطيات متعلقة بالاستهلاكات السابقة ومعطيات عن الكميات الحقيقية المتبقية بالخزان إلى جانب عمليات احتساب نظرية للكميات اللازمة لنشاط الاستغلال والتي تبين من خلال مرحلة التفكيك وتقييم المخاطر عبر تحديد الاحتمالية والأثر بعد تبيان الدوافع والكوابح الخاصة بكل نقطة قرار ، اعتماد شركات النقل على وثائق يدوية ومعطيات ترتكز على مدى مصداقية و نزاهة العنصر البشري إلى جانب افتقار الإجراءات الى الحد الأدنى من التسلسل و الترابط .

لذا و حتى تتمكن الشركات من تفادي أو الحد من المخاطر المعنية بمنطقة القرار الخاصة بتحديد الحاجيات توصل فريق العمل إلى برنامج هام للتوقي من حالات الفساد المحتملة بعد تحليل المعطيات الخاصة بكل نقطة قرار على حدة وذلك على النحو التالي :



إحداث إجراء وصفي خاص بعملية تحديد
و تعيين الحد الأدنى للمخزون الوقتي

تمكّن عملية إحداث إجراء خاص بعملية
تحديد وتعيين الحد الأدنى للمخزون من
وصف واضح، شامل ومتكامل يضبط طرق
التعيين والمخولين للقيام بها وطرق مراقبتها
للحد من إمكانيات التجاوز عند اعتماد
التعيين على أن يكون هذا التعيين مضمّن
أنيا بالمنظومة الإعلامية المندمجة
للتصرف في المحروقات.

عدم اعتماد نتيجة المقارنة (بلوغ المخزون
لكمية أقل من الحد الأدنى)

نق 5

اعتبار سعة أكبر من سعة الخزان قصد
الانتفاع بالفارق.

نق 6

تحديد كمية أكبر/أقل من الكمية اللازمة
للانتفاع بالفارق أو بلوغ نفاذ المخزون

نق 7

طلب التزود



تتلخص عملية طلب التزود في عدد 03 نقاط قرار تتمحور حول الإجراءات الخاصة بإصدار إذن التزود والمصادقة عليه وإعلام المزود وقد توصل فريق العمل بعد تحليل المعطيات الخاصة بكل نقطة قرار على حدة إلى أنه من يمكن تفادي مخاطر الفساد المتعلقة بنقاط القرار وذلك على النحو التالي:

منظومة معلوماتية مندمجة لإصدار إذن التزود

تمكّن التطبيق من جلب المعطيات الخاصة بالتصرف في المخزون وذلك باعتماد الترابط البيئي وإصدار إذن التزود بصفة آلية ودون تدخل العنصر البشري ممّا يمنع المسؤول عن عملية الإصدار من ممارسات الفساد المبيّنة

علاوة على أن المنظومة مدعومة بآلية التسلسل الرقمي فإنها تتضمن آليات قفل لا تمكّن المستعمل من طباعة إذن التزود أكثر من مرّة لنفس الرقم التسلسلي.

تدعيم المنظومة الإعلامية بإنذارات اوتوماتكية حول آجال إصدار إذن التزود وذلك لإشعار وحدات الرقابة في صورة التأخر في الإصدار

تدعيم المنظومة الإعلامية بآلية المصادقة الإلكترونية التي تمكّن من تفادي تعمد التأخر في المصادقة

إخضاع العملية إلى متابعة وحدة أخرى.

إخضاع عملية المصادقة على إذن تزود إلى وحدة أخرى مستقلة مثل (مراقبة التصرف) من شأنه أن يحدّ من تعمد "رئيس دائرة التزود" التأخر في المصادقة على إذن التزود أو المصادقة على إذن وهي .

تعمد التأخر في إصدار إذن التزود.

إدخال تغييرات على الكمّيات المضمنة بإذن التزود

إصدار إذن تزود وهي

ن ق 8

تعمد التأخر في المصادقة على إذن التزود (للوصول إلى نفاذ المخزون والتزود من مزود بعينه)،

تعمد المصادقة على إذن تزود وهي (للوصول إلى نفاذ المخزون والتزود من مزود بعينه)،

ن ق 9

إصدار ملحوظة إجرائية

إصدار مذكرة إجراءات وتحميل المسؤولية
رئيس مصلحة الشراءات أو رئيس دائرة
التزويد في حالة حصول اضطرابات في
التزويد في حالة التأخير في إعلام المزود مع
تدعيم الملحوظة الإجرائية الخاصة بإعلام
المزود بفصل يبين بصفة واضحة و جلية
عواقب التهاون في هذه النقطة.

تعمد التأخر في إعلام المزود قصد الوصول
إلى نفاذ المخزون والتزود من مزود بعينه
خارج إطار الصفقة.

ن ق 10

الاستلام والتخزين



تعتبر منطقة القرار الخاصة بالاستلام والتخزين من أهم المراحل التي تبين بعد تحليل كل نقاط القرار المتعلقة بها وعددها 12 نقطة أن أغلبية مخاطر الفساد الممكن حدوثها يمكن تفاديها من خلال تركيز مجموعة من الآليات والتجهيزات التي تسمح بتفادي أو الحد من احتمالية أو أثر مجمع ممارسات الفساد المحتملة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

تركيز مسابير إلكترونية بخزانات الشركة بإعتماد آلية التراط البيئي والإدماج مع التطبيقات الخاصة بالتصرف في المخزون:

تمكّن عملية تركيز مسابير إلكترونية بخزانات الشركة من الاستغناء عن عمليات القيس اليدوية والمعتمدة على آليات قديمة وغير دقيقة إلى جانب أنها تمنع تدخل العنصر البشري والتلاعب بالتسجيلات. كما أنه من الضروري أن تكون المعطيات المتأتية من المسبار الإلكتروني مندمجة ومترابطة بصفة آنية ضمن التطبيق الخاصة بالتصرف في المخزون الشيء الذي سيحد من إمكانية التلاعب بكميات الوقود المستلمة بما أنه يتم تسجيلها بصفة آلية وأتوماتيكية باعتماد الفارق في الكميات قبل وبعد الاستلام

التلاعب بتسجيل كمية الوقود الموجودة بالخزان قبل وبعد عملية الاستلام.

ن ق 11

ن ق 21

معاينة وتعهد تسجيل مؤشرات عدادات مغلوطة قبل الاستلام

ن ق 12

عدم مقارنة الكمية بوصل الاستلام بالكمية المقاسة

ن ق 16

التلاعب بالكمية المطلوبة وقبول كمية أقل من المطلوبة بإذن الاستلام.

ن ق 19

عدم التثبت من فراغ مقسمات الشاحنة (وجود كمية متبقية بها)

تركيز آلية الكاشف الآلي لوجود الماء بالمحروقات DETECTEUR D'EAU

تمكّن عملية تركيز آلية الكاشف الآلي لوجود الماء بالمحروقات من الإشعار الحيني لوجود كمية ماء بالوقود وبالتالي فإنها آلية تقلص من تدخل العنصر البشري وإمكانية حدوث ممارسات فساد.

تعهد قبول محروقات مخلوطة بالماء

ن ق 18

ترخيص كاميرون مراقبة:

إصدار ملحوظة إجرائية

إصدار مذكرة إجراءات حول وجوبية التثبيت من الختم التام لحنفيات وفتحات القياس للشاحنة المزودة مع وجوبية حضور عون المضخة مع عون آخر من مصلحة التحكم في الطاقة أو مصلحة المخازن لتتم العملية متقاطعة أو متعارضة مع إصدار أختام خاصة بالمستلمين للتوقيع على وثائق

إصدار مذكرة إجراءات حول وجوبية التثبيت من شهادة صلوحية مقسمات الشاحنة ووجود أداة القياس (T)

إصدار مذكرة إجراءات حول وجوبية المقاربة بين الكمية المقاسة والكمية المرسمة بوصل الاستلام مع التنصيص صراحة على وصل الاستلام في حالات النقص ، في الكميات المستلمة

إصدار مذكرة إجراءات حول وجوبية المراقبة النوعية للشحنة مع التنصيص بوثيقة الاستلام على ذلك (مع إمضاء المستلمين) مع التأكيد على ضرورة الإعلام.

إصدار مذكرة إجراءات حول وجوبية التثبيت من فراغ مقسمات الشاحنة وتحميل المسؤولية للقائمين بالاستلام

إصدار مذكرة إجراءات حول وجوبية التأكد من أن حنفيات السلامة في وضعية مفتوحة مع تحميل المسؤولية في حالة عدم التطبيق

إصدار مذكرة إجراءات حول وجوبية التأكد من أن حنفيات السلامة لمقسمات الشاحنة والخاصة بالشحنة المسلمة للشركة من طرف الحارس في وضعية مفتوحة مع تحميل المسؤولية في حالة عدم التطبيق

تعمد عدم التثبيت من صحة الأختام أو التأكد من تطابقها مع الوثائق المصاحبة.

ن ق 13

تعمد عدم التثبيت من شهادة الصلاحية لمقسمات الشاحنة و /أو من وجود أداة القياس للشاحنة (T)

ن ق 14

التلاعب بالكمية المطلوبة وقبول كمية أقل من المطلوبة بإذن الاستلام.

ن ق 16

التغاضي وعدم الإعلام عن معاينة مادة أخرى بمقسمات الشاحنة

ن ق 17

عدم التثبيت من كمية الوقود في مقسمات الشاحنة أو التواطؤ لقبول كمية ووقود أقل

ن ق 15

عدم التثبيت أن الحنفيات الخاصة بمقسمات الشاحنة المخصصة للشركة في وضعية مفتوحة

ن ق 20

عدم القيام بمراقبة الحنفيات الخاصة بمقسمات الشاحنة المخصصة للشركة في وضعية مفتوحة والسماح للشاحنة بالخروج من طرف الحارس

ن ق 22

إخضاع العملية إلى إشراف شخص ثانٍ.

تقاسم المسؤولية الخاصة بالتثبت من كمية الوقود بمقسّمات الشاحنة من شأنه أن يصعب عملية التواطؤ الممكنة بين عون المضخة وسائق الشاحنة قصد قبول كمية أقلّ من المطلوب والانتفاع بالفارق لذلك فإن حضور مسؤول من وحدة التصرف في المخزون هو ضروري

القيام بدورات تكوينية لأعوان المضخات قصد التوعية والتحسيس بأهمية دورهم في إستلام وتوزيع المحروقات

إصدار ملحوظة تنظيمية تصف كميّة إختيار عون المضخة ممّا سيمكّن من تجنب إسناد المسؤولية لأعوان يفتقرون إلى الكفاءة المطلوبة

عدم التثبت من كمية الوقود في مقسّمات الشاحنة وعدم القيام بالمقاربة بين وصل الاستلام والكمية المقاسة أو قبول شحنات ملوثة بمواد أخرى أو يوجد بها ماء أو التواطؤ لقبول كمية وقود أقل

التواطؤ في النقاط الخاصة باستلام المحروقات وارتكاب فعل الفساد

ن ق 15

ن ق 16

ن ق 17

ن ق 18

ن ق 19

ن ق 20

ن ق 21